الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CABINET

CELLULE DE COMMUNICATION ET D'INFORMATION

الديوان

خلية الإعلام و الاتصال

Synthèse de presse

ملخص الصحـــافة

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 05

حوض حليب جديد في غرداية

مشروع إستراتيجي آخر للأمن الغذائي

● تدرس وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالتنسيق مع السلطات الولائية بغرداية إطلاق مشروع لحوض حليب ثان بولاية غرداية، يتضمن إنشاء مجموعة من المستثمرات الفلاحية المتخصصة في إنتاج الأعلاف الذرى العلفي تحديدا، والشعير الموجه لتسمين العجول وتغذية أبقار الحليب.

المشروع قيد الدراسة سيتربع على ما بين 1000 و3000 هكتار، ويسمح بإنشاء مجموعة من وحدات إنتاج الحليب، ومزارع تسمين عجول، ويسمح المشروع بإنشاء وحدات صناعية متخصصة في الحليب والألبان ومشتقاتها ضمن منطقة صناعية فلاحية متخصصة.

كما كشف منتخبون من بلدية منصورة بغرداية عن دراسة تقنية تجريها وزارة الفلاحة في الوقت الحالي لإنشاء حوض حليب ثان في غرداية، يمكنه إنتاج ألف طن من الحليب في غضون سنوات وكميات كبيرة من لحوم الأبقار سنويا، وهذا من خلال محيطين فلاحيين بمساحة تتراوح ما بين 1000 و3 آلاف هكتار، تنجز على مراحل عبر منح أراض مخصصة للاستصلاح على مستثمرين خواص ضمن دفتر شروط لإنجاز مستثمرات لإنتاج الأعلاف الذرى العلفي والشعير، وتخصيص مساحات لتربية أبقار وعجول ضمن مشروع فلاحي مجمّع، مع مساحة لمنطقة صناعية متخصصة في الحليب والألبان.

وكشف منتخبون من بلدية منصورة أن حوض الحليب الجديد في منصورة، سيوفر كميات إضافية من الأعلاف التي يمكن توجهها لحل مشكلة الأعلاف في حوض الحليب الأول، والأهم في الجنوب إلى غاية الآن الموجود في دائرة القرارة، ويمكن أيضا لمؤسسات إنتاج الحليب في القرارة وغرداية إنشاء وحدات إنتاج جديدة في منصورة.

ويأتي اقتراح إنشاء حوض الحليب الجديد في غرداية استجابة للإقبال الكبير على الاستثمار في مجال تربية الأبقار وإنشاء مصانع تعليب حليب وإنتاج ألبان بولاية غرداية، بشكل خاص ببلديات القرارة، غرداية، متليلي وضاية بن ضحوة، ومن المتوقع أن تبدأ الدراسة التقنية النهائية للمشروع شهر ديسمبر المقبل.

وتكشف الأرقام الرسمية المتوفرة على مستوى مديرية المصالح الفلاحية بولاية غرداية، ارتفاع عدد الأبقار الموجودة في ولاية غرداية إلى 4720 بقرة حلوب. ويؤكد أصحاب مزارع تربية أبقار بالولاية أن المشكلة الأكبر التي تواجههم هي عدم توفر الكميات المطلوبة من الأعلاف، وأن هذا هو أحد أكبر موانع توسيع تربية الأبقار وإنتاج الحليب الطازج الذي يتم توزيعه في ولايات مجاورة مثل الأغواط وورقلة والمنيعة.

وبالنسبة لأصحاب المستثمرات الفلاحية، فإن قطاع إنتاج الحليب في الولاية يعاني من أزمة بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار مختلف أنواع الأعلاف، والمشكلة بالنسبة لمربي الأبقار في الجنوب وفي ولاية غرداية التي تعد أكثر ولاية إنتاجا للحليب في الجنوب ككل إلى غاية الآن، هي أن مربي الأبقار في الولاية يعتمدون بنسبة 100 في المائة على أعلاف يشتريها المربون بسبب عدم توفر أي مساحات للرعي، كما هو الحال في ولايات الشمال.

محمد بن أحمد

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 09

المدية

توزيع البطاطا لضبط الأسعار ومكافحة المضاربة

• شرعت هذه الأيام مصالح مديرية التجارة بولاية المدية في عملية تفريغ مخازن التبريد من البطاطا المخزّنة، بهدف توفير البطاطا بأسعار معقولة، وضمان تموين السوق المحلية بهذه السلعة الأساسية.

وتأتي هذه الخطوة ضمن إطار السياسة الوطنية لضبط الأسعار ومكافحة المضاربة، وتتضمن توزيع كميات البطاطا على أسواق الجملة، بالإضافة إلى فتح نقاط بيع مباشرة للمستهلكين في الولاية. ويُباع الكيلوغرام الواحد من البطاطا للمواطنين بسعر 70 دج، وهو سعر يراعي احتياجات الأسر الجزائرية، ويهدف إلى الحد من ارتفاع الأسعار. وحرصًا على وصول البطاطا لأكبر عدد ممكن من المواطنين، تم إنشاء نقاط بيع إضافية، مثل تلك المتواجدة في التجمع السكاني بحي عين الجردة ودار الصناعات التقليدية، وعدة نقاط أخرى موزّعة عبر البلديات المختلفة كما هو الحال بسوق الخضر والفواكه بالبرواقية. ومن شأن هذه العملية أن تسهم في تزويد الأسواق بكميات كافية من البطاطا واستقرار الأسعار.

وأوضح خالد عمارة مدير التجارة بالولاية، أن المخزون الإجمالي يبلغ حوالي ألفين وأربعة أطنان، تم تسويق ما يقارب ألف ومائة طن منها منذ أواخر شهر أكتوبر حتى الآن، مؤكدًا استمرار العملية لتشمل جميع بلديات الولاية، حتى يتم تحقيق الهدف المنشود في تأمين احتياجات السوق المحلية.

ط عبد الكريم

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 07

أسعار البطاطا والطماطم تتهاوى واستقرار بعد أيام

دعوات لتسقيف أسعار المنتجات الفلاحية

» إتحاد التجار يرفض الزيادات العشوائية
» منظمة حماية المستهلك تصف أعذار التجار بـ"غير العقلانية"
» وفرة في منتجات وادي سوف وعنابة وقالمة

أجمع العارفون بخبايا سوق المنتجات الفلاحية، في حديثهم لـ"المساء"، في توقعاتهم، أن أسعار الخضر والفواكه تسير نحو التراجع، بعد أن ارتفعت مؤخرا، بدون سابق إنذار، على غرار البطاطا والطماطم والتفاح، مؤكدين أن طريقة البيع المعتمدة مؤخرا، من المنتج إلى المستهلك، كان لها أثر إيجابي، فيما دعا بعض المسؤولين إلى تطبيق قرار رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والمتعلق بتسقيف أسعار المنتجات الفلاحية، من أجل ضبط السوق.

» ربورتاج: نسيمة زيداني

"المساء" زارت سوق الجملة للخضر والفواكه "الروفيغو" ببلدية بوقرة في ولاية البليدة، وقفت سويعات داخل السوق، تراقب عمليات البيع والشراء بين العارضين والزبائن، وما تتوفر عليه هذه المنشأة التجارية، ناهيك عن كيفية تنظيم السوق من طرف القائمين عليه، من خلال مراقبة دخول وخروج الشاحنات والعمليات الإدارية، بمرفق أصبح وجهة مفضلة للتجار من 58 ولاية، لعرض وتسويق منتجاتهم.

تنظيم محكم وإقبال للتجار من مختلف الولايات

تنقلنا إلى سوق الجملة للخضر والفواكه، الواقع ببلدية بوقرة، المعروف بسوق "روفيغو"، وعند وصولنا إلى مدخل البلدية، لم يكلفنا البحث عن السوق أو إشارة تدلنا عن مكانه، سوى تتبع الشاحنات من مختلف الأحجام والأوزان، التي كانت تمر من أمامنا، محملة بمختلف المنتجات الفلاحية.

ونحن نسير خلف بعض الشاحنات التي كانت تحمل مادة البطاطا، أوصلتنا إلى وجهتنا، فيما لفت انتباهنا، غياب الشاحنات المركونة خارج جدار السوق، مثل ما هو موجود في عدة أسواق عبر الوطن.

البطاطا والطماطم تعود للاستقرار..

سجل سوق الجملة للخضر، الذي قمنا بزيارته، تزايدا في حجم المنتجات الفلاحية المعروضة للبيع، مقارنة بالأيام الماضية، حسبما أكده التجار لنا، خاصة ما تعلق ببعض المنتجات الفلاحية الأكثر طلبا، على غرار البطاطا والطماطم والبصل.

وقد سجلت أسعار منتوج الطماطم انخفاضا محسوسا، مقارنة بالأيام الماضية، حيث تراوح ما بين بسعر 70 و90 دج للكيلوغرام بالجملة، مع توقعات الباعة بانخفاض سعرها وسعر البطاطا في الأيام المقبلة، حيث أكد رئيس المكتب الولائي لوكلاء تجار الجملة للخضر والفواكه بمبلة، يعقوب بحاري لـ"المساء"، أن أسعار هذه المنتجات الفلاحية، انخفضت مقارنة بالأيام الماضية، وستعرف استقرارا ملحوظا في الأيام المقبلة، للتراوح ما بين 70 و100 دج في أسواق التجزئة.

كما سجل منتوج البطاطا أكبر كمية دخلت السوق الجملة ببوقرة، باستقبال 250 طن، بسعر 70 دينارا لمنتوج البطاطا القادمة من وادي سوف، وما بين 60 دينارا و90 دينارا لمنتج البطاطا بعنابة وقالمة، وأوضح محدث "المساء"، في هذا الشأن، أن هناك وفرة كبيرة في هاتين المادتين الأكثر طلبا من المستهلك، وستعرف استقرارا بعد أيام، مشيرا في نفس الوقت، إلى أن فتح أسواق البيع المباشر من المنتج إلى المستهلك، كان له دور فعال في تراجع الأسعار "وهو القرار الذي اقترحناه رفقة اتحاد التجار والحرفيين"، كما يقول.

"الانتهازيون" وراء ارتفاع أسعار التفاح

أكد بحاري، أن أسعار التفاح في ولاية ميلة مستقرة، بعدما تم استقبال 700 قنطار من هذه المادة، التي تعد من المطالب الأساسية للمستهلك، مشيرا في نفس الوقت، إلى أن بعض التجار يستغلون الفرص لرفع الأسعار بدون سابق إنذار.

وقال إن الأسعار تراوحت مؤخرا، ما بين 350 و400 دينار، وهي الأسعار التي رفضها المواطن، خصوصا أصحاب الدخل المحدود، وأكد بعقوب أنه من المتوقع أن تنخفض الأسعار، قبل نهاية السنة الجارية، وسيتم عرض المنتج مباشرة من المنتج إلى المستهلك، حسبما أسفر عليه الاتفاق الذي تم في ولايتي خنشلة وباتنة.

وفرة وتنوع في الفواكه

أعرب العديد من المواطنين، عن أسفهم لغلاء الفواكه الموسمية، التي عجز أصحاب الدخل الضعيف والمتوسط عن شرائها، لاسيما النوعية الجيدة منها، وأشاروا إلى أن التجار لم يعيروا ذلك اهتماما، ولم يبالوا بالقدرة الشرائية للمواطن البسيط، مؤكدين أن النوعية الجيدة لفاكهة العنبو بلغت 200 دينار للكيلوغرام الواحد، و380 دينار للتفاح المحلي، و750 للكرز وغيرها.

واعتبر بعض الباعة بدورهم، هذه الأسعار عادية، مؤكدين بأن هامش ربحهم ضئيل جدا، ونوهوا إلى أن ثمن الفاكهة الموسمية مرتفع أساسا بسوق الجملة للخضر والفواكه، وأشاروا إلى أن هذا الأمر، جعلهم يقتنون كميات بسيطة منها.

علما أن سعرها يعرف ارتفاعا ملحوظا بسوق الجملة للخضر والفواكه، حيث بلغ سعر الإجاص 500 دينار، والكيلوغرام الواحد من الخوخ عُرض بـ300 دينار، والعنب بـ180 دينار، في حين قدر سعر الموز بـ340 دينار، والتفاح بـ270 دينار، أما التمر فحدد سعره بـ500 دينار للكيلوغرام الواحد.

منظمة حماية المستهلك يعتبر حجج التجار "غير عقلانية"

عبر رئيس المنظمة الوطنية لحماية المستهلك، مصطفى زبدي، عن قلقه من ظاهرة ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية، بحجة سقوط الأمطار، وأكد لـ"المساء"، أن هذا المبرر يطرح منذ سنوات، وهو أمر "غير عقلاني"، موضحا في نفس الوقت، أن حجج التجار واهية، معتبرا سقوط الأمطار من مؤشرات الحصول على منتوج جيد وليس العكس.

وأشار المحدث، إلى أن السوق أصبح غير مضبوط، ولابد من اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تخدم المستهلك، مثمنا في نفس الوقت، قرار السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بتسقيف أسعار المنتجات الفلاحية، مشيرا إلى أن الرقابة وحدها غير كافية لضبط السوق، ولابد أن تكون بطريقة غير مباشرة، من خلال مراقبة الميزانية والفواتير.

ورحب رئيس المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك، بالقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء، برئاسة السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بشأن مراجعة تنظيم تسويق المنتوج الوطني، واعتبار حماية المواطن من الأسعار غير المعقولة، أولوية قصوى، موضحا أن تفعيل نظام تسقيف الأسعار الدوري، أو تحديد هوامش الربح، مع تكثيف الرقابة على الأسواق والمنتجات الأساسية، خاصة الغذائية والفلاحية والأدوية، يمثل خطوة هامة في سبيل تحقيق الاستقرار وحماية المستهلك من الجشع.

وشدد على أهمية جهاز الرصد والمتابعة الخاص بمراقبة الأسواق، من حيث الوفرة والأسعار. علما أن المنظمة ستواصل، حسب مسؤولها، تعاونها مع السلطات، لضمان توفير منتجات ذات جودة مقبولة، وبأسعار عادلة لجميع المواطنين، مع تعزيز دورها في توعية المستهلك بحقوقه وواجباته.

إتحاد التجار يرفض الزيادات غير المبررة

رفض الاتحاد العام للتجار والحرفيين، فكرة زيادة أسعار المنتجات الفلاحية بشكل عشوائي، وبطريقة "غير مبررة"، حيث قرر، حسب مصدر من داخل هذا التنظيم، في تصريح لـ"المساء"، أنه تم تخصيص لجان متابعة في الميدان، للاطلاع على أوضاع السوق فيما يخص الوفرة والندرة.

وتأسف المحدث عن التجاوزات التي يقوم بها التجار، خصوصا في عرض المنتجات الضرورية بأسعار باهظة، مثلما حدث مع "البطاطا"، مشيرا إلى أن اتحاد التجار باشر عملية الرقابة الميدانية، مباشرة بعد صدور قرار مجلس الوزراء الأخير، في الشق المتعلق بتسقيف أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك، حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، إذ تعمل هذه اللجان على تتبع مستوى الأسعار الخاصة بالمنتجات الفلاحية الأكثر طلبا لدى المستهلك، في مقدمتها مادة البطاطا.

وأوضح مصدر "المساء"، بأن تسقيف أسعار المنتجات الأكثر طلبا، كان من ضمن المقترحات التي رفعتها نقابة التجار إلى مصالح وزارة التجارة، من أجل التحكم في السوق ومحاربة الزيادة العشوائية في الأسعار، لاسيما خلال المناسبات والأعياد، وخصوصا شهر رمضان.

المستشار في التصدير علي باي ناصري لـ"المساء":

تصدير 140 ألف طن من التمور

قال علي باي ناصري، رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، سابقا، مختص في التصدير ومستشار لعدة هيئات، في تصريح لـ"المساء"، أن لقائه بوزير النقل، يوم السبت الفارط، سمح باقتراح تشكيل لجنة تنتقل إلى ولاية بسكرة، لرفع انشغالات المصدرين ومعالجتها، مؤكدا أن هذه الولاية رائدة في مجال إنتاج وتصدير التمور ذات الجودة العالية، وعليه فإن تذليل الصعوبات ضرورية لاكتساح الأسواق العالمية، مشيرا إلى أن 140 ألف طن من التمور تصدر إلى الخارج، منها 40 ألفا من خلال المقايضة بين الجزائر والنيجر، و100 ألف طن تتم عبر الطائرات والبواخر.

مصدر التمور قبايلي فاتح لـ"المساء":

الالتزام بمواعيد النقل كفيل بزيادة حجم التصدير

أكد قبايلي فاتح، مصدر للتمور نحو فرنسا، إسبانيا وإيطاليا، صاحب ورشة للتوضيب والتعليب ببلدية برج بن عزوز ولاية بسكرة، أن المشكل الذي يواجهه منذ 4 سنوات، يكمن في تذبذب مواعيد النقل، مشيرا إلى أن إلغاء أو تغيير مواقيت إقلاع الطائرات، مشكل حقيقي ينبغي معالجته، لافتا إلى أن "التمور تتلف إذا لم تحترم صيانتها".

وقال إن السوق الأوروبي بحاجة إلى المنتجات الجزائرية، بما فيها الخضروات والفواكه التي تلقى رواجا كبيرا، مشيرا إلى أن المشروبات الغازية والتمور والمواد الغذائية الجزائرية عموما، لها نكهة ومذاق يطلبه الأوروبيون كثيرا، ويفضلونها عن باقي المنتجات القادمة من بلدان العالم، مؤكدا أن الجودة العالية للتغليف هي الأخرى روجت للمنتوج الوطني، سواء تلك الموجهة للتمور، وغيرها، مضيفا وبافتخار: "ميد إن ألجيريا مرغوب جدا يا خويا، وهذا محل فخر لنا كجزائريين".

جهود حثيثة للرفع من حجم التصدير

"التمور الجزائرية" جودة وتنافسية عالمية

تعتبر ولاية بسكرة، من أبرز المناطق المعروفة بإنتاج التمور، وتحديدا صنف "دقلة نور"، الذي يعد أجود أنواع التمور عالميا، حيث تبذل في هذا الشأن، جهود للرفع من حجم تصدير هذا المنتوج الفلاحي، والاستفادة القصوى من الطلب المتزايد على التمور الجزائرية.

نورالدين العابد

يحصي الكثير من المصدرين مشاكل تحول دون تطوير نشاطهم، لعل أبرزها، غياب الانضباط وعدم احترام المواعيد المحددة للنقل البضائع نحو الخارج، سواء عن طريق البحر أو الجو، وضعية وصفوها بالمقلقة، مؤكدين أهمية تدخل الجهات المعنية لتدارك النقائص، وتمكين هؤلاء من اكتساح الأسواق العالمية والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، ومن أهم التحديات في مجال تصدير التمور، وفق تأكيد محدثي "المساء"، ضعف البنية التحتية، رغم تطور زراعة النخيل، مؤكدين أن مسألة النقل والتخزين والتصدير بحاجة إلى تحسينات، على غرار إنشاء مناطق صناعية خاصة بمعالجة وتعبئة التمور، بالقرب من مناطق الإنتاج.

مسايرة معايير الجودة وسلامة المنتجات

اعتبر أهل الاختصاص، أن منتجي التمور يعملون جاهدين لمواكبة المعايير العالمية في التغليف والتسويق، إذ أن ضعف التحكم في بعض التقنيات أثرت، في وقت سابق، على القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، لاسيما مع اشتراط الأسواق الأوروبية والأمريكية، معايير صارمة على جودة وسلامة المنتجات الزراعية، إذ واجه بعض المنتجين تحديات في مجال مطابقة تلك المعايير، نظرا للتكاليف المترتبة على الحصول على الشهادات اللازمة، يضاف إلى ذلك التسويق والترويج اللذان يعدان عائقا كبيرا، ويسعى في هذا السياق، المنتجون بولاية بسكرة، إلى تجاوز الأسواق التقليدية المحلية والإقليمية، من خلال العمل على كسب خبرات جديدة، تمكنهم من ولوج أسواق جديدة وواعدة.

فيما تعمل معظم الشركات الزراعية، على الحصول على التمويل اللازم لتطوير عملياتها، سواء من حيث تحديث وسائل الإنتاج، أو التوسع في عمليات التصنيع والتسويق، ويبقى هذا الجانب حيويا لتعزيز إمكانيات القطاع وزيادة صادراته.

المجهودات للتغلب على التحديات

في حين لم تتوانى مصالح الدولة في معالجة النقائص، للدفع بوتيرة تصدير المنتوج الجزائري نحو الخارج، حيث قامت الحكومة بعدة مبادرات لدعم شعبة التمور، بما فيها دعم المنتجين لتطوير البنية التحتية، وتحسين جودة الإنتاج، فيما تعمل الجمعيات الزراعية ومراكز الأبحاث على المرافقة، بتقديم إرشادات حول أساليب التعبئة الحديثة والترويج.

تجدر الإشارة، إلى أن عملية تصدير التمور من ولاية بسكرة ومناطق أخرى في بلادنا، تتطلب بذل مجهودات حثيثة ومنسقة على مستوى القطاعين العام والخاص، لتجاوز التحديات الحالية، من خلال تعزيز البنية التحتية، وتوسيع الاستثمارات لمواكبة توجهات الدولة وتعليمات رئيس الجمهورية، الرامية إلى إقلاع حقيقي للاقتصاد الوطني، والنهوض بمختلف القطاعات.

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 09

تتجه نحو تعزيز قدراتها الإنتاجية في الزراعات الصناعية

ورقلة.. رقمٌ مهمّ في معادلة الأمن الغذائي

مصنع لإنتاج السكر من الشمندر في الأفق

تعتبر الزراعات الصناعية أحد الركائز الأساسية التي يعوّل عليها لتحقيق رهان الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد، ولعلّ توجّه الدولة اليوم للاهتمام أكثر بالفلاحة الصحراوية، يؤكّد مدى جدّيتها في المضيّ قدما لبلوغ هذا الهدف، وهو ما عزّزته النتائج الميدانية لتطوير الزراعات الصناعية عبر عدّة ولايات من بينها ولاية ورقلة.

ورقلة: إيمان كافي

تتجه ورقلة، اليوم في القطاع الفلاحي، نحو تعزيز قدراتها الإنتاجية في مجال الزراعات الإستراتيجية الصناعية، كما تسعى إلى تحقيق اندماج أكبر عدد من المستثمرين في هذه البرامج ذات البعد الاستراتيجي.

وأكّدت من جانبها مديرية المصالح الفلاحية في هذا الشأن على اندماج المستثمرات الفلاحية في هذه البرامج، حيث فاق تعداد المستثمرات التي اندمجت 21 مستثمرة، ونالت هذه المستثمرات فرصتها في المرافقة من طرف الدولة، كإيصال الكهرباء، وتوفير المياه عن طريق ترخيص لحفر الآبار وتوسيع المساحات الصالحة للزراعة الإستراتيجية.

وفي سياق تطوير الزراعات الصناعية محليا بورقلة، يجري العمل لإطلاق مشروع لإنتاج السكر المستخلص من الشمندر السكري، في إطار مشروع متكامل صناعي زراعي، يهدف لتوفير هذه المادة الأولية وتصنيعها في المنطقة الصناعية بحاسي بن عبد الله، التي تعدّ مكسبا مهمّا وإضافة نوعية، بالنسبة لمثل هكذا مشاريع متكاملة، وتعطي بعدا جديدا للأهمية الاقتصادية للمنطقة، بالإضافة إلى مختلف النشاطات الصناعية.

وبهذا الصدد، أكّد رئيس الغرفة الفلاحية لولاية ورقلة موسى حماني في حديث لـ"الشعب" أنّ ولاية ورقلة تشهد ثورة فلاحية، بما رصدته الدولة من أغلفة مالية ومن توصيات حتى تجعل منها قطبا فلاحيا، خاصّة فيما تعلّق بالمحاصيل الاستراتيجية.

وكشف المتحدّث عن تسجيل اهتمام من الشركات الوطنية بالاستثمار الفلاحي بولاية ورقلة، حيث توجّهت بعضها إلى الاستثمار في الفلاحة وتحصّلت على مساحات من الأراضي الفلاحية من أجل تخصيصها للزراعات الصناعية، منها الذرة الحبية ودوار الشمس والسلجم الزيتي والشمندر السكري.

كما ذكر أنّ هناك متعاملا وطنيا تحصّل مؤخرا على ما يقارب 10 آلاف هكتار موجّهة لتصنيع السكر، موضّحا أنّه ونظرا لحاجة الزراعات الصناعية إلى مصانع تحويلية تكون بالقرب من المستثمرات، تحصّلت الشركة على قطعة أرض في المنطقة الصناعية حاسي بن عبد الله من أجل تشييد مصنع تكرير السكر.

ويتعلّق الأمر بمصنع السكر الذي سيتمّ إنجازه من طرف مجمع مدار، حيث يهدف هذا المشروع إلى إنتاج السكر المستخلص من الشمندر، ومن المتوقّع أن يسهم هذا المشروع في خلق أكثر من 6 آلاف فرصة عمل مباشرة، بالإضافة إلى مئات الوظائف الموسمية وغير الموسمية حسب المعلومات المتداولة.

وبالإضافة إلى هذا المشروع، هناك مؤسّسات أخرى قدّمت برامج لإطلاق مصانع تحويلية أيضا، وبهذا الصدد، أكّد رئيس الغرفة الفلاحية أنّ الحديث عن إنشاء مصانع تحويلية يعني الحديث عن مسارات المادة المحوّلة.

يتطلّب الأمر كما ذكر، تهيئة كلّ الظروف من أجل إنجاح الاستثمار الفلاحي في الصناعات التحويلية، مضيفا أنّ الدولة أعطت أهمية قصوى لهذا المجال، حيث أصبح دعم إنجاز مصانع التحويل يقدّر بـ 90 في المائة من كلفة هذا الاستثمار والتي تمنح للمستثمر الذي ينجز مصنعا لتحويل الزراعات الصناعية، سواء تعلّق الأمر بإنتاج الزيوت النباتية أو السكر أو غيرها من المواد الغذائية التحويلية التي تعتمد على الزراعات الصناعية.

وبالنظر إلى الخطوات الإيجابية المحقّقة، فإنّ ذلك يعدّ تأكيدا على أنّ الدولة حريصة على جعل ولاية ورقلة قطبا فلاحيا بامتياز في زراعة الحبوب وزراعة الأعلاف وكذا في الصناعات الغذائية التحويلية، وبهذه الوتيرة ستكون ولاية ورقلة رقما مهمّا في معادلة الاكتفاء الذاتي وطنيّا، سواء في إنتاج الحبوب أو في الزراعات الصناعية، بدء بالمساهمة في توفير المنتوج الزراعي إلى غاية تصنيع المادة الغذائية من زيت المائدة أو السكر أو الأعلاف، كما أكّد رئيس الغرفة الفلاحية موسى حماني.

وتشير النتائج المحقّقة في إنتاج الشمندر السكري ودوار الشمس والحبوب بأنواعها إلى أنّ آفاق تطوير الزراعات الصناعية بولاية ورقلة واعدة من حيث قدرات الإنتاج المحقّق والمردود الجيّد، فضلا عن الفرص المشجّعة للاستثمار الفلاحي عبر هذه الولاية التي تتوفّر على مقوّمات طبيعية هامّة من شأنها المساهمة في الدفع بحركية الصناعات التحويلية الغذائية وتحقيق اكتفاء في مختلف المواد الاستهلاكية.

وقد عرفت المساحات المخصّصة لهذه الزراعات توسّعا من سنة إلى أخرى بالولاية، وذلك بفضل التدابير التي اتخذتها الدولة، خاصة فيما يتعلّق بالمرافقة التقنية للفلاحين، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات بغية تطوير النشاط الفلاحي على مستوى هذه الولاية الصحراوية التي تتوفّر على موارد مائية هامّة ومساحات شاسعة قابلة للاستصلاح.

وتتجه إستراتيجية الاستثمار الفلاحي أكثر فأكثر نحو تحديد الوجهة الإنتاجية وتعدّ هذه خطوة مهمّة جدّا، حيث كانت الأراضي في السابق مخصّصة لزراعة الحبوب بمختلف أنواعها، أما في الوقت الحالي فإنّ هناك توجيها للمساحات المخصّصة لزراعات صناعية معيّنة.

زيادة على ما قدّمه المستثمرون الذين تحصّلوا على أراضي في المحفظة الأولى أو الثانية أو الثالثة الموزّعة عن طريق الديوان الوطني للأراضي الصحراوية، وبالتالي فإنّه وفي غضون الثلاث السنوات القادمة، ستبدأ بوادر هذا النشاط في الظهور وستعكس نتائج هذه الإستراتيجية فعليا على الاقتصاد المحلي والوطني، حيث سيساهم ذلك في جعل الولاية تحقّق رقما في معادلة الاستهلاك الوطني، حسبما أكّده رئيس الغرفة الفلاحية.

وخصّصت ولاية ورقلة، خلال الموسم الفلاحي 2024-2025، مساحة 775 هكتار لزراعة دوار الشمس و590 هكتار لزراعة الذرة الحبية، حيث انطلقت عملية زراعة هذه المحاصيل الاستراتيجية، شهر أوت الماضي، من مستثمرات فلاحية في منطقة قاسي الطويل بدائرة حاسي مسعود.

وهي مساحة تمت مضاعفتها بالمقارنة مع السنة الماضية وستعمل المصالح الفلاحية رفقة كافة المتعاملين لرفع التحدّي خلال السنة القادمة، وفعليا حقّقت بعض المستثمرات التي انطلقت في التجربة عبر الولاية، خلال الموسم الفلاحي المنصرم، معدل مردود متوسط، وكانت نوعية الزيوت المستخلصة من بين أجود الأنواع.

من جانبها، ترافق السلطات المحلية العملية، عبر المعاينات الدورية للاطّلاع على الإمكانات المتوفرة والمتاحة والقدرات المرصودة والمساحات المخصّصة، خاصّة ما تعلّق بحفر الآبار وإيصال الكهرباء.

كما يجري في السياق العمل على الاستماع لكافة الانشغالات من طرف المتعاملين الاقتصاديين عموميين وخواص من أجل التكفل بها، إما محليا أو رفعها إلى الجهات المركزية المعنية، خاصّة أنّ هذه العمليات تندرج في إطار مواكبة البرنامج الاستراتيجي للدولة الخاصّ بضمان تلبية كلّ الطلبات من هذه المواد الأساسية.

التمور وتجربة الصناعات التحويلية الغذائية

في ولاية ورقلة المعروفة بإنتاج التمور التي تعدّ أحد الشعب الفلاحية الاستراتيجية، يسجّل أيضا نشاط مكثّف في الصناعة التحويلية الغذائية لهذا المنتج، الذي يعدّ موروثا ثقافيا وطابعا فلاحيا خاصّا بالمناطق الصحراوية بشكل عام.

وعرفت الولاية تجارب عدّة في توضيب التمور ومشتقاتها، حيث أنّ هناك العديد من المستثمرين الخواص الذين انطلقوا منذ سنوات في إنتاج وتصنيع المواد المستخلصة من التمور على غرار سكر التمر وعسل ودبس التمر وغيرها.

وتعدّ هذه الثروة من الشعب الفلاحية الهامّة التي تحظى هي الأخرى باهتمام كبير، وهو ما شجّع الكثير من المستثمرين على دخول مجال توضيب التمور وصناعة مختلف المواد ذات الصلة بمجال الصناعة الغذائية والصيدلانية، مثل عسل التمر وسكر المائدة والمربّى والخلّ والكحول وأعلاف الماشية وغيرها.

آفاق تنمية الفلاحة بالولاية

من جانب آخر، تبرز العديد من الأهداف المسطّرة لتطوير القطاع الفلاحي بولاية ورقلة، خلال الموسم الفلاحي الجديد 2024 2025، حيث سيجري العمل على تطوير الزراعة تحت البيوت البلاستيكية وبرنامج تخزين المنتوجات، وكذا تطوير زراعة الحمضيات.

بالإضافة إلى العناية بالمستثمرات الفلاحية وتعزيز تقنيات السقي المقتصدة للماء والمكافحة البيولوجية وتحديث تقنيات التربية الحيوانية، تطوير قدرات الإنتاج الحيواني اللحوم بأنواعها، الحليب والعسل وغيرها، وفقا لما حدّدته المصالح الفلاحية في برنامجها المسطّر والمعلن عنه خلال المعرض المنظّم بمناسبة اليوم الوطني للإرشاد الفلاحي.

ووضعت أيضا في برنامجها توسيع المساحة المسقية في الولاية، من خلال توزيع المساحات الجديدة والمسترجعة والرفع من المردودية للقنطار الواحد في الشعب الاستراتيجية حسب الأولوية، التمور، الحبوب، الأعلاف الزراعات الزيتية والتحويلية، الخضروات منها البطاطا والثوم، اللّحوم الحمراء واللّحوم البيضاء والزيتون.

وأكّدت ذات المصالح على أهمية التركيز على تطوير نظام السقي باستعمال الأنظمة المقتصدة للمياه وإنشاء مساحات زراعية لتطوير شعبة الإبل والمحافظة على الواحات وتطوير المنتوجات الواحاتية والتأكيد على خلق مناصب شغل، من خلال مختلف المشاريع المسجّلة محليا، والعمل أيضا على تطوير شعبة الحليب بالولاية وإنشاء محيطات جديدة في المناطق الحدودية دائرة البرمة الحدودية، التي تشكّل هي الأخرى وجهة فلاحية مهمّة لتعزيز قدرات وإمكانات الولاية المستقبلية في الإنتاج الفلاحي والصناعات التحويلية الغذائية.

أما فيما تعلّق بربط المستثمرات بالكهرباء الفلاحية، فقد حقّقت العملية التي تندرج في إطار برنامج رئيس الجمهورية نقلة مهمّة، ساهمت في الدفع بالنشاط الفلاحي وتطويره في الميدان والتخفيف من تحدّيات المستثمرين والفلاحين في المناطق الصحراوية المعروفة بقساوة المناخ.

وفي هذا الشأن، يجري العمل على تنفيذ 7 عمليات للربط بالكهرباء الفلاحية وهي في طور الإنجاز من أصل 143 ملف، منها 134 ملفات تمّت دراستها و9 قيد الدراسة، وقد جرى فعليا تنفيذ 120 عملية تم الانتهاء منها منذ مباشرة تنفيذ هذا البرنامج.

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 08

تغطي ما يقارب 42 بالمئة من تعداد الأبقار بالولاية

تخصيص 25 ألف جرعة للتلقيح ضد داء الجلد العقدي بجيجل

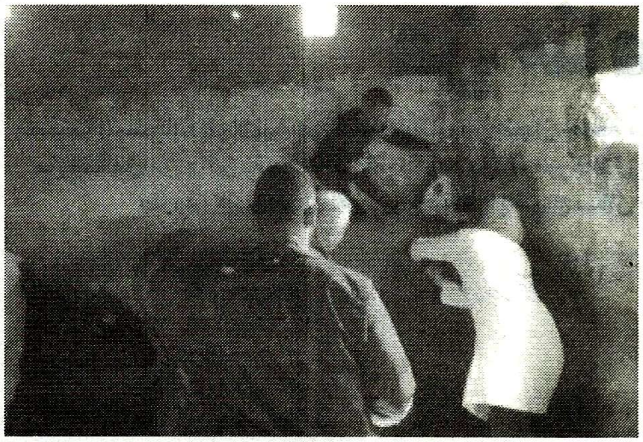

خصصت السلطات المركزية، ما يقارب 25 ألف جرعة لقاح موجهة لتلقيح الأبقار ضد الجلد العقدي بجيجل، حيث ستسمح الكمية المتحصل عليها، بتلقيح ما يقارب 43 بالمئة من عدد الأبقار بالولاية، إذ يقدر عدد الأبقار حسب الإحصاء الأخير، بما يفوق 60 ألف بقرة، إذ تم خلال اليومين الفارطين، توزيع ما يقارب 12100 وحدة لقاح على 100 بيطري عمومي وخاص.

وذكرت المصالح البيطرية التابعة لمديرية الفلاحة بجيجل، بالشروع في حملة التلقيح ضد داء الجلد العقدي المعدي للأبقار، حيث تم وضع برنامج زمني ومكاني للقيام بالعملية، إذ حصص للولاية في إطار الحملة، ما يقارب 25 ألف جرعة لقاح تم توزيعها عبر 100 بيطري عمومي وخاص وفق دفتر شروط، حيث تم خلال اليوم الأول، توزيع وتخصيص ما يقارب 12100 جرعة وشرع في عملية التلقيح الواسعة.

ودعت ذات المصالح، كافة مربي الأبقار، للتواصل مع الأطباء البياطرة العموميين والخواص بالفروع الفلاحية، للاستفادة من هذا التلقيح، كما أشارت مصادر النصر، إلى أن العملية تتم بمحيط البؤر وكذا المناطق التي لم يمسها المرض الخطير، على أن تتم مراقبة العملية من قبل ذات المصالح.

وتشير المعطيات المتحصل عليها، إلى أن تعداد الأبقار بالولاية حسب الإحصاء الأخير، يقارب 60 ألف رأس من الأبقار، ما سيضمن الجرعات المقدمة في تغطية ما يقارب 43 بالمئة من التعداد، كما تم سابقا، تخصيص 7200 وحدة لقاح وينتظر أن يتم تخصيص حصة أخرى لضمان تغطية شاملة بعدد الأبقار، لاسيما وأن المرض قد تفشى بصورة كبيرة وأثر على الماشية، بداية من محيط دائرة الطاهير وصولا إلى محيط دائرة العنصر وتسبب في نفوق عدد معتبر من الأبقار، حسب تأكيد رئيس الغرفة الفلاحية، باقة توفيق، في تصريح سابق للنصر، بأن المرض تسبب في نفوق عدد معتبر من الأبقار في الأشهر القليلة الماضية وتسبب في وقوع خسائر وأضرار للفلاحين، مع تأكيده على ضرورة تدخل السلطات قصد تعويض الفلاحين المتضررين وفق الإجراءات المعمول بها.

وقد صرح القائمون على المصالح البيطرية، بنفوق ما يقارب 848 رأس بقر منذ ظهور العدوى عبر عدة بلديات جبلية، تبعتها عدة إجراءات على غرار غلق أسواق الماشية ووضع مخطط وشروط عند تنقل الأبقار، قصد منع انتشار العدوى.

ك.طويل

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 08

تجنيد 103 بياطرة لتلقيح الأبقار بميلة

قامت مصالح المفتشية البيطرية بمديرية الفلاحة لولاية ميلة، بتجنيد قرابة 103 أطباء بياطرة لعملية تلقيح مجانية للأبقار ضد مرض التهاب الجلد العقدي المعدي وأوضحت المفتشية البيطرية بالمديرية، ليليا عبد الرحمان، في تصريح للنصر، بأنه وتنفيذا لتعليمات الوزارة الوصية من أجل إطلاق حملة تلقيح واسعة ضد مرض الالتهاب العقدي المعدي لدى ، تم تجنيد بياطرة من القطاعين العام والخاص ، من أجل تلقيح مجاني على مدار شهر، علما أن الحملة انطلقت يوم 13 من الشهر الجاري.

وأضاف ذات المتحدثة، أن العملية مبدئيا وفرت لها 28 ألف جرعة تم توزيعها على البياطرة لحماية الحيوانات السليمة من هذا الفيروس الذي ينتقل من حيوان إلى أخر عن طريق النواقل كالبعوض والناموس، وتتمثل أعراضه في الحمى وظهور عقد ذات أحجام مختلفة على جلد الحيوان.

وقد تم، وفق ذات المصدر، ضبط كل الإجراءات لإنجاح عملية التلقيح المجانية، حيث تم تنظيم حملات تحسيسية لنشر الوعي بين الفلاحين والمربين للالتزام بالشروط الصحية وتعليمات البياطرة وذلك بغية كبح انتشار المرض .

كما أشارت محدثتنا، إلى أن الولاية استفادت من دفعة أولية شهر أوت المنصرم، من جرعات اللقاح المضاد للجلد العقدي المعدي لدى الأبقار، قدرت بـ 1200 جرعة، عقب بداية ظهور هذا الفيروس وقد شرعت مصالحها، حسبها، في عملية التلقيح التي دامت أسبوعا واحدا بالمناطق التي صنفت كبؤر أولى للمرض، وذلك على مستوى بلديات سيدي مروان، ترعى باينان وفرجيوة.

مكي.ب